

## القرار ١٨٠٢ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٤٤ المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكّد من جديد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، لا سيما قراراته ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦٧٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ١٦٩٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، و ١٧٠٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٧٠٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و ١٧٤٥ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وبيانه S/PRST/2008/5 المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/26)، وإذ يشير إلى تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور - ليشتي في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/711)،

وإذ يؤكّد من جديد التزامه الكامل بسيادة تيمور - ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية وتعزيز الاستقرار الطويل الأمد فيها،

وإذ يرحب بحسن سير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٧ وبتشكيل حكومة ومؤسسات في تيمور - ليشتي منتخبة ديمقراطياً،

وإذ يحث تيمور - ليشتي، حكومة وشعباً، على مواصلة جهودهما من أجل حل مشاكل البلد السياسية، وإذ يحيط علماً مع التقدير بتصميم الحكومة على استعادة الاستقرار والحياة الطبيعية في البلد، إلى جانب تأكيدها مجدداً التزامها بالديمقراطية وسيادة القانون، وإذ يحيط علماً كذلك مع التقدير بالتزام المعارضة بدعم السلام والاستقرار الوطني،



وإذ يلاحظ استمرار هشاشة الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في  
تيمور - ليشتي،

وإذ يكرر تأكيد دعوته القيادة وأصحاب المصلحة الآخرين في تيمور - ليشتي إلى  
مواصلة الحوار السلمي وتجنب اللجوء إلى العنف في تسوية الخلافات،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة احترام استقلالية الجهاز القضائي ومسؤوليته، وإذ يرحب  
باقتناع زعماء تيمور - ليشتي بضرورة إقامة العدل وتصميمهم على مكافحة ظاهرة الإفلات  
من العقاب، وإذ يسلم في هذا الخصوص بالنقص الشديد في موارد النظام القضائي،  
وإذ يشجع القيادة في تيمور - ليشتي على مواصلة بذل الجهود من أجل تحميل المسؤولية عن  
الجرائم الجسيمة التي ارتكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦ عملاً بما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة  
المستقلة،

وإذ يشير إلى بياناته السابقة بشأن ضرورة التنفيذ الكامل لـ "الاتفاق المتعلق  
بإعادة الأمن العام واستتبابه في تيمور - ليشتي والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية  
لتيمور - ليشتي ووزارة الداخلية وإعادة تنظيمهما وإعادة بنائهما"، المبرم بين حكومة  
تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ١ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠٠٦، وإذ يشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى قيام تعاون بناء بين شرطة البعثة والشرطة  
الوطنية لتيمور - ليشتي بهدف تنمية قدرات الشرطة الوطنية وإمكاناتها،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للدور الذي تؤديه قوات الأمن الدولية في مساعدة  
حكومة تيمور - ليشتي والبعثة في مجال استعادة القانون والاستقرار وصورهما، استجابة  
لطلبات حكومة تيمور - ليشتي،

وإذ يشير إلى أن مظاهر التحديات الحالية في تيمور - ليشتي، وإن كانت ذات  
طبيعة سياسية ومؤسسية، فإن الفقر وما يرتبط به من حرمان أسهما كذلك في  
هذه التحديات، ويشيد بشركاء تيمور - ليشتي الثنائيين ومتعددي الأطراف  
لما يقدمونه من مساعدة قيّمة، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية والتنمية  
الاجتماعية والاقتصادية، وإذ يُقر بالتقدم المحرز في مجال تطوير العديد من جوانب الحكم في  
تيمور - ليشتي،

وإذ يعيد تأكيد قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٥٠٢  
(٢٠٠٣) بشأن حماية الموظفين المعنيين بتقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

**وإذ يعترف** بالدور الهام الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أداءه في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي، **وإذ يعرب عن تقديره** للجهود التي تبذلها البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بالمستويات المأذون بها حالياً؛

٢ - **يسدين** بأشد العبارات الممكنة الاعتداءين اللذين استهدفا رئيس تيمور - ليشتي ورئيس وزرائها في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ وجميع محاولات زعزعة الاستقرار في البلد، ملاحظاً أن هذين العاملين الشنيعين يشكلان اعتداء على المؤسسات الشرعية لتيمور - ليشتي، **ويرحب** بردة الفعل السريعة والبناءة التي قامت بها البلدان المجاورة؛

٣ - **يدعو** حكومة تيمور - ليشتي إلى تقديم المسؤولين عن هذا العمل الشنيع إلى العدالة، ويحث جميع الأطراف في تيمور - ليشتي على التعاون تعاوناً فعلياً مع السلطات لتحقيق هذا الغرض؛

٤ - **يهيب** بشعب تيمور - ليشتي التزام الهدوء وضبط النفس والمحافظة على الاستقرار في البلد؛

٥ - **يحث** جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، وخصوصاً القادة السياسيين، على مواصلة العمل معاً، وإقامة حوار سياسي، وتوطيد دعائم السلام والديمقراطية وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والمصالحة الوطنية في البلد، **ويعرب عن** تأييده للجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والرامية إلى معالجة القضايا الأساسية السياسية والمتصلة بالأمن التي تواجه البلد وذلك من خلال عمليات لا تستثني أحداً وقائمة على التعاون، تشمل لجنة التنسيق الرفيعة المستوى ومنتدى التنسيق الثلاثي؛

٦ - **يؤكد من جديد** أهمية الجهود الجارية من أجل بلوغ هدي المساءلة والعدالة، ويشدد على أهمية تنفيذ حكومة تيمور - ليشتي للتوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠٠٦ للجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة؛

٧ - **يؤكد** ضرورة مواصلة تقديم المجتمع الدولي دعمه إلى تيمور - ليشتي من أجل إقامة مؤسساتها وتعزيزها ومواصلة بناء قدراتها في قطاع العدل؛

٨ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة بذل جهودها، مع تعديلها حسب الضرورة، من أجل تعزيز فعالية النظام القضائي، ومساعدة حكومة تيمور - ليشتي في تنفيذ الإجراءات التي أوصت بها لجنة التحقيق؛

- ٩ - يهيب بالبعثة تقديم الدعم لحكومة تيمور - ليشتي في ما تبذله من جهود لتنسيق التعاون المقدم من الجهات المانحة في مجالات بناء القدرات المؤسسية؛
- ١٠ - يهيب كذلك بحكومة تيمور - ليشتي الاستمرار، بمساعدة من البعثة، في مواصلة العمل لإجراء استعراض شامل لدور قطاع الأمن واحتياجاته في المستقبل بما في ذلك وزارة الداخلية والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الدفاع وقوات الدفاع الوطنية لتيمور - ليشتي؛ ونظرا لما لهذا القطاع من أهمية في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، **يطلب** إلى البعثة تكثيف جهودها دعما لإجراء هذا الاستعراض وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة تيمور - ليشتي والجهات المانحة المعنية، **ويرحب** بإنشاء آلية تنسيقية من ثلاث مستويات في آب/أغسطس ٢٠٠٧ لمواجهة المشاكل العامة التي يواجهها قطاع الأمن؛
- ١١ - **يطلب** إلى البعثة، من خلال عملها مع شركائها، أن تكشف جهودها للمساعدة عبر تقديم المزيد من التدريب والتوجيه والتنمية المؤسسية وتعزيز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بهدف زيادة فعاليتها، بما في ذلك في مجال تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة، وأن تواصل، من خلال وجود عنصر الشرطة التابع للبعثة، كفالة إعادة ترسيخ الأمن العام في تيمور - ليشتي وصونه عن طريق تقديم الدعم للشرطة الوطنية، وهذه مهمة تشمل كفالة إنفاذ القانون وحفظ الأمن العام مؤقتا إلى أن يعاد تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛
- ١٢ - **يرحب** باعتماد الأمين العام إيفاد بعثة خبراء إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ من أجل إجراء تقييم واف لاحتياجات الشرطة الوطنية ولاحتمالات إجراء تعديلات على مهارات شرطة البعثة؛ **ويطلب** إليه إبلاغ المجلس بالنتائج التي تخلص إليها بعثة الخبراء؛
- ١٣ - **يحيط علما** بوضع استراتيجية تيمور - ليشتي للإنعاش الوطني التي ترمي إلى حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تواجه البلد، بما فيها مسألة المشردين داخليا وتوفير سبل الرزق المستدامة، وفي هذا الصدد **يدعو** بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع جميع الشركاء المعنيين لدعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات المعنية وفي وضع سياسات للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- ١٤ - **يطلب** إلى البعثة أن تراعي بالكامل الاعتبارات الجنسانية على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ كمسألة شاملة خلال كامل فترة ولايتها، **ويطلب** كذلك إلى الأمين العام أن يضمن تقريره إلى مجلس الأمن معلومات عن التقدم المحرز في مجال تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة وجميع الجوانب الأخرى المتعلقة بوضع النساء

والفتيات، لا سيما فيما يتعلق بضرورة حمايتهن من العنف الذي يستهدفهن بسبب نوع جنسهن، مع ذكر تفاصيل عن التدابير الخاصة المقترحة والمتخذة لحماية النساء والفتيات من هذا العنف؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التقييد الكامل في البعثة بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح على الإطلاق بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وأن يبقي المجلس على علم بأخر التطورات في هذا المجال، ويحث جميع البلدان المساهمة بوحدات وبقوات شرطة على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لكفالة المساءلة الكاملة في حالات قيام الأفراد التابعين لها بمثل هذه التصرفات؛

١٦ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التطورات في الميدان وعلى مدى تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك على وجه خاص التقدم الذي تشهده الجهود التي يبذلها ممثله الخاص دعماً للحوار والمصالحة، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ يتضمن التعديلات التي يمكن إدخالها على ولاية البعثة وعلى قوامها، **ويطلب أيضا** إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع حكومة تيمور - ليشتي، بوضع استراتيجية متوسطة الأجل تشتمل على معايير مرجعية مناسبة لقياس التقدم المحرز وتتبعه، وتقديم تقارير أخرى حسب الاقتضاء وحينما يعتبر ذلك ضرورياً؛

١٧ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.